

Distr.: General
12 February 2010
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثانية

جنيف، ٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

تنص الفقرة ٢٠١ من اتفاق أكرام (المفاوض بشأنه في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر المعقود في أكرام، بغانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨) على أن دور اللجان هو العمل، في جملة أمور، على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني. ولمساعدة لجنة التجارة والتنمية، أعدت أمانة الأونكتاد هذا التقرير المرحلي عن مدى تنفيذها في عام ٢٠٠٩ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية، أي الفقرات ٨٩ و ٩٠ ومن ٩٤ إلى ١٠٦ ضمن الفصل جيم للموضوع الفرعي ٢ المعنون "القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي"؛ والفقرة ١٧٠ من الموضوع الفرعي ٣ المعنون "تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية". ويتناول التقرير أيضاً الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. ويُشجّع على إحداث تآزر وثيق بين هذه الأركان الثلاثة في معظم مجالات العمل، مع التشديد على ركن أو ركنين منها في بعض المجالات بحسب طبيعة العمل المعني. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة في تقرير شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية عن أنشطتها لعام ٢٠٠٩. (UNCTAD/DITC/2010/1).

١- تنص الفقرة ٨٩ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي للأونكتاد أن يُعزز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي له أن يواصل التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية".

٢- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرأ على أن يقوم الأونكتاد أيضاً بما يلي:

..."

"(د) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين".

٣- وتركز الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التجارة الدولية على تعزيز مساهمة التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وساهم الأونكتاد في التوعية بشأن أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعمل على تعزيز الفكر الابتكاري فيما يخص تدابير التخفيف من حدة الأزمة. وفيما يلي أمثلة عن هذه الأعمال:

(أ) ناقشت الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية (١١-١٥ أيار/مايو) أثر الأزمة في التجارة. وتمحورت المداولات حول تقرير من الأمانة بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية: مضاعفاتها على التجارة والتنمية" (TD/B/C.1/CRP.1). وطلبت اللجنة إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان على تقييم أثر الأزمة العالمية في اقتصاداتها على مستوى التجارة والتنمية والنظر في وضع خيارات سياساتية واستراتيجيات ناجحة لاتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف من حدة الأزمة. وستواصل اللجنة في دورتها الثانية (أيار/مايو ٢٠١٠) تقييم الآثار المترتبة على هذه الأزمة.

(ب) ساهم الأونكتاد في الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل خدمة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (نيويورك، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه)، بما في ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/CONF.214/4).

٤- ويُعد الأونكتاد عضواً في الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويقدم هذا الفريق البيانات والتحليل من أجل تحديث مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق،

أي المؤشر ٨-٦ (نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية) والمؤشر ٨-٧ (متوسط التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية). وأعد الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ والتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الألفية (A/64/1). وساهم الأونكتاد في التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكانت للفريق مساهمات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون الوفاء بوعده ٢٠١٥: استعراض تطلعي من أجل اتخاذ استراتيجيات ملموسة للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥.

٥- وقدم الأونكتاد إسهامات تحليلية وإحصائية في تقرير فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالفجوات الحاصلة في الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩. ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في وقت الأزمة.

٦- وتقدم عدة أنشطة المساعدة التقنية الدعم إلى البلدان النامية في مجال وضع سياسات تجارية وطنية تضمن على وجه التحديد جوانب تتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر. وعلى سبيل المثال:

(أ) قام المشروع المشترك بين الأونكتاد ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والهند بشأن الاستراتيجيات والاستعداد للتجارة والعملة في الهند بجملة أمور منها ربط المزارعين والصناع التقليديين والصيادين الضعيفة المواردهم بالتجارة الدولية من خلال مواقع الإنترنت، ناشراً المعلومات المتعلقة بمعايير التصدير، وإجراءات التصدير والاستيراد؛

(ب) قدم دعم مستمر إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة في مجال وضع سياسة تجارية تؤدي إلى جملة أمور منها زيادة التجهيز النهائي للسلع الأساسية التي ينتجها مزارعو الكفاف؛

(ج) قدم الدعم إلى رواندا في مجال إعداد إطار السياسة التجارية الرواندية. وجرى استعراض واعتماد المسودة الأولى لهذا الإطار في مشاورات وطنية لأصحاب المصلحة (كيغالي، ١٦ حزيران/يونيه). وأكد هذا الإطار على بناء القدرات الإنتاجية، لا سيما في المناطق الريفية من أجل التصدي إلى الفقر.

٧- وتناول اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين بشأن إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية (١٠-١١ آذار/مارس)، (أ) العلاقة بين التجارة ونوع الجنس؛ (ب) أثر السياسة التجارية في نوع الجنس من خلال أسواق العمل، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والزراعة والهجرة؛ (ج) وكيفية المضي قدماً في إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية

من النظرية إلى التطبيق. وأعد الأونكتاد دراستين لهذا الاجتماع هما (أ) إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية (TD/B/C.I/EM.2/2/Rev.1) و(ب) إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية: دراسات حالات إفرادية (TD/B/C.I/EM.2/3).

٨- وساهم الأونكتاد في أنشطة "توحيد الأداء" في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك عبر المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وقدمت المساعدة لدى طلبها في قضايا التجارة الدولية إلى كل من بوتان، وبوتسوانا، والرأس الأخضر، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وموزامبيق، ورواندا، والجمهورية العربية السورية.

٩- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرأ على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

"(أ) مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية".

١٠- وكل سنة، تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة التقدم المحرز والقضايا القائمة في مجال التجارة والتنمية الدوليتين. ودعماً لهذه المداولات، يعد الأونكتاد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "التجارة والتنمية الدوليتان". وبحث تقرير عام ٢٠٠٩ (A/64/177) أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التجارة والتنمية وقدم حلولاً عملية من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة. وقدم الأونكتاد الخدمات المتعلقة بالمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد (الدورة الرابعة والستون) والمفاوضات التي أجرتها الدول الأعضاء بشأن القرار ١٨٨/٦٤.

١١- وأجرى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين استعراضاً شاملاً لمسألة "تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية: تأثير الأزمة". وأعد الأونكتاد المذكرة الأساسية (TD/B/55/4). وشدد موجز الرئيس (TD/B/56/L.1/Add.2) على ضرورة إيجاد حلول ابتكارية من أجل التصدي للجوانب التجارية في الأزمة.

١٢- وفي أثناء دورة مجلس التجارة والتنمية، واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين للأونكتاد، نظم حدث في وقت الغداء بعنوان "تحقيق مكاسب التنمية المستدامة من التجارة" (١٧ أيلول/سبتمبر). وشدد هذا الحدث على جملة أمور منها أن دور الأونكتاد في مجال تعزيز خطة إنمائية متينة في مجال التجارة الدولية قد أصبح أكثر إلحاحاً من أجل مساعدة البلدان النامية في الاستجابة بفعالية للانتعاش من الأزمة العالمية وتعزيز النمو المستدام والتنمية المستدامة.

١٣- وأعدت عدة تقارير تحليلية بشأن القضايا الناشئة في النظام التجاري الدولي، مقدمة حلولاً عملية، ومن هذه التقارير:

- (أ) جوانب المرونة المتاحة للبلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الزراعية (UNCTAD/DITC/TNCD/2008/1)؛
- (ب) قواعد المنشأ وإجراءات المنشأ المطبقة على صادرات أقل البلدان نمواً (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/4)؛
- (ج) الأزمة الاقتصادية العالمية : أثرها وإعادة هيكلة قطاع الخدمات في الهند (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/22)؛
- (د) أثر الركود العالمي في صادرات الهند والعمالة بها (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/23)؛
- (هـ) "التدفقات التجارية الجديدة والتقليدية والأزمة الاقتصادية" - بحث في آثار الأزمة الاقتصادية على قطاعات الصادرات الجديدة، قدم في مؤتمر شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب في المجال التجاري، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في بانكوك (تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (و) في العوامل المحددة لبقاء الصادرات (UNCTAD/ITCD/TAB/47)؛
- (ز) أثر إزالة الحصص المنصوص عليها في اتفاق المنسوجات والملابس في التجارة الدولية بالمنسوجات الدولية والملابس (UNCTAD/ITCD/TAB/43)؛
- (ح) تحرير التجارة والقطاع غير الرسمي: أفكار تحليلية من حلقة مناقشة (UNCTAD/ITCD/TAB/44)؛
- (ط) بناء المؤسسات المتصلة بالتجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (UNCTAD/ITCD/TAB/42، قضايا سياسية في التجارة الدولية والسلع الأساسية)؛
- ١٤ - وقدمت إسهامات تحليلية من أجل إعداد عدة ورقات مشتركة مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة منها:
- (أ) الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠١٠، اشترك الأونكتاد في إصدارها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية؛
- (ب) اجتماعات مشروع لينك لعام ٢٠٠٩ (في حزيران/يونيه، سان بيترسبورغ وتشرين الأول/أكتوبر، بانكوك)، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة تورونتو وعدة منظمات إقليمية، وحكومات وطنية ومؤسسات أبحاث؛
- (ج) تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي.

١٥ - وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

..."

"(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهتم البلدان النامية بصورة خاصة؛

"(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛

..."

"(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي".

١٦ - وشارك الأونكتاد في اجتماعات منتظمة لهيئات منظمة التجارة العالمية منها المجلس العام، ومجلس السلع والهيئات الفرعية التابعة له، ومجلس الخدمات، والمجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، واللجنة المعنية بالتجارة والتنمية، واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً، واللجنة المعنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية، والأطراف العاملة المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهيئة استعراض السياسات التجارية. وشارك الأونكتاد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر). وأدى الأمين العام للأونكتاد في الجلسة العامة ببيان وارد من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٧ - وحظي المفاوضون التجاريون وواضعو السياسات التجارية في البلدان النامية بدعم في أعمالهم التحضيرية لمفاوضات الدوحة بشأن طرائق الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة، والقواعد، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والقضايا الإنمائية. وقُدّم الدعم إلى الاجتماعات الوزارية والاجتماعات الرفيعة المستوى للمجموعات الإقليمية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، وهي: (أ) إعلان دار السلام الذي اعتمده الاجتماع السادس لوزراء التجارة لأقل البلدان نمواً (١٤-١٦ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ب) بيان طاولة بنوم بينه المستديرة بشأن انضمام أقل البلدان نمواً (٢٨-٣٠ أيلول/سبتمبر)؛ (ج) بيان الاجتماع غير الرسمي لوزراء التجارة الأفارقة في منظمة التجارة العالمية بشأن "تعزيز البعد الإنمائي" (القاهرة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (د) إعلان مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري (بروكسل، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر). وشارك الأونكتاد أيضاً في

الاجتماع الاستشاري الوزاري للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي نظمه بنك التنمية الإسلامي (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر).

١٨- وقدم الدعم في مجال بناء القدرات في سياق المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية، وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من قبيل المفاوضات التي جرت بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاقات شراكة اقتصادية. وقُدِّم الدعم إلى مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن القضايا المشتركة لمفاوضات الدوحة والمفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، بما في ذلك الجوانب الإنمائية لقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة باتفاقات التجارة الإقليمية والمتصلة بالاتفاقات المبرمة بين الشمال والجنوب، ومفاوضات الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، لا سيما فيما يتعلق بتآكل الأفضليات، وبالخدمات. وقُدِّم الدعم التقني إلى تشكيلات إقليمية وكذا إلى دول في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار التحضير لمفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية. ويتعلق هذا الدعم أيضاً بإسداء المشورة بشأن القضايا المتعلقة بالتماسك والاتساق بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وساهم الأونكتاد في مختلف حلقات العمل الاستشارية الوطنية والاجتماعات التقنية التي نظمتها أمانة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة الكومنولث من أجل مناقشة القضايا التقنية المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، من قبيل تنظيم اجتماع تشاوري إقليمي للمناطق الأفريقية بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية (٢٢-٢٣ تموز/يوليه، بوتسوانا).

١٩- وساعد الأونكتاد أيضاً في تنظيم الدورة الإقليمية المعنونة "قضايا رئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي" لأمريكا الجنوبية (كولومبيا، ٨-١١ أيلول/سبتمبر) وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (إندونيسيا، ١٦-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر). وبالإشتراك مع المعهد الافتراضي للأونكتاد، نُظِّم برنامج تدريبي بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية (UNCTAD/DTL/KTCD/2008/2). وأعدَّ أيضاً تقرير تحليلي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية: تحليل مقارن للأحكام الزراعية (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/3)، وكذا بشأن الجوانب الإنمائية المشتركة بين النظم التجارية المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/20).

٢٠- وأجرى الأونكتاد دورة تدريبية لتطوير المعارف والمهارات، وتعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل تسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية، والاستثمار والملكية الفكرية، مستعيناً في ذلك بأربعين برنامجاً تدريبياً في مجالات منها (أ) تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية في القانون الدولي عموماً؛ (ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار/تسوية المنازعات في إطار البنك الدولي في ميدان الاستثمار الدولي؛ (ج) تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلع،

والخدمات والملكية الفكرية؛ (د) تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ (هـ) التحكيم التجاري الدولي. وُنظمت دورات تدريبية في (أ) لاي، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة ٢١-٢٥ أيلول/سبتمبر؛ و(ب) بانغلور، الهند، في الفترة ٣-٥ أيار/مايو؛ و(ج) كولكاتا، الهند، في الفترة ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي غوانزهو، الصين، في الفترة ٢٣-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١- وساهم الأونكتاد في أسبوع التجارة العالمية الذي نظّمته المملكة المتحدة، في الفترة ٨-١٢ حزيران/يونيه. وقدم الدعم للأمين العام للأونكتاد في إطار مشاركته في هذا الحدث، ونشر أفلام قصيرة بشأن تعاون الأونكتاد مع وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة. وُنظّم حدث وطني أيضاً في الهند من خلال مشروع الأونكتاد والهند.

٢٢- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

..."

"(د) تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يُقوِّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية".

٢٣- وتغطي أنشطة الأونكتاد في مجال التجارة والمساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة أربع مجموعات مواضيعية هي: (أ) بناء القدرات للمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ (ب) القدرات التحليلية للتجارة وُنظّم المعلومات؛ (ج) سياسة المنافسة وحماية المستهلكين؛ (د) التجارة، والبيئة والتنمية. ويجري وصف المساعدة المقدمة في الفقرة ذات الصلة من اتفاق أكرّا. وبلغت نفقات التعاون التقني في إطار المجموعات الأربع عام ٢٠٠٨، ٦,٧ ملايين دولار، أي ١٧ في المائة من إجمالي نفقات الأونكتاد - ويتوقع الحفاظ على هذا المستوى في عام ٢٠٠٩.

٢٤- وأُطلق الإطار المتكامل المعزز رسمياً في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ وأصبح عاملاً بكامل طاقته في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وساهم الأونكتاد في استعراض مصفوفة الإجراءات في إطار الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لرواندا والذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر في كيغالي، مع التركيز على دمج التجارة في مصفوفة الإجراءات. ويرد في الفقرة الأخيرة وصف للدعم المقدم إلى جميع أقل البلدان نمواً.

٢٥- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

..."

"(هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها".

٢٦- ويقدم برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المساعدة إلى ١٩ بلداً منضمّاً، منها بلدان من أقل البلدان نمواً (أفغانستان، وبوتان، والرأس الأخضر، وإثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان، واليمن، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي وجزر القمر) وكذا إلى بلدان انضمت مؤخراً.

٢٧- وقُدمت خدمات استشارية، وأوفدت بعثات ميدانية واضطلع بأنشطة لبناء القدرات لفائدة جزر القمر (٩-١٢ شباط/فبراير)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٩-١٢ شباط/فبراير) والجزائر (٢٧-٢٩ نيسان/أبريل)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢-٣ حزيران/يونيه، و١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر، و٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر)، وأذربيجان (٤-٥ أيار/مايو)، والبوسنة والهرسك (١٧-١٨ آذار/مارس، و١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر) والجمهورية العربية السورية (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر). وقدم دعم في مجال التحليل إلى بيلاروس من خلال إعداد تقرير عن النظام التجاري لبيلاروس. وقُدمت المساعدة إلى الجزائر بشأن قضايا حقوق الملكية الفكرية في مجال صياغة مشروع قانون يتعلق بحماية البيانات. وقُدم التدريب عبر دورة تدريبية على صعيد الأونكتاد في إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك المتعلقة بقضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٨- واستعرضت الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والخمسين (٧-٩ أيلول/سبتمبر) التقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم ما يقوم به الأونكتاد من مساعدة تقنية وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولاحظت الفرقة العاملة مع التقدير برنامج الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعت المانحين إلى التسرع لفائدة صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٩- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

"...

"(ح) بحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات".

٣٠- وواصل الأونكتاد تعزيز التوعية والفهم في أوساط البلدان النامية من أجل استخدام أفضل للأفضليات المتاحة بموجب نظام الأفضليات المعمم وغيره من الخطط التفضيلية عبر الانتظام في تقديم المعلومات على موقع مخصص على الإنترنت، وتقديم الدعم الإداري فيما يخص شهادة المنشأ، وجمع وتجميع البيانات المقدمة من البلدان المانحة في إطار نظام الأفضليات المعمم، ونشر كتيبات عن نظام الأفضليات المعمم ورسائل إخبارية، وتقديم خدمات التعاون التقني وبناء القدرات. وعُقدت حلقات دراسية تدريبية بشأن مختلف

خطط نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ، بما في ذلك لفائدة الجمهورية العربية السورية (٩ كانون الأول/ديسمبر).

٣١- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

..."

"(ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر".

٣٢- وقدم الأونكتاد المساعدة إلى رواندا (UNCTAD/DITC/2009/2) وإلى بابوا غينيا الجديدة في مجال وضع أطر السياسات التجارية. ومن شأن هذه الأطر السياسية أن تشكل الأساس الذي تنطلق منه الحكومة في وضع سياسة تجارية تعزز بشكل خاص الإنتاج والتجارة في القطاعات المفيدة للفقراء. وفي سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تقدم المساعدة أيضاً إلى أقل البلدان نمواً في مجال صياغة سياساتها التجارية وتنفيذها.

٣٣- وتنص الفقرة ٩٩٠ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

..."

"(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية".

٣٤- وتناول عدد من أنشطة الأونكتاد احتياجات الاقتصادات الضعيفة بنوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة منها ما يلي:

(أ) المساهمة في حلقة عمل إقليمية بشأن تجارة الخدمات لفائدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (١٥-١٧ تموز/يوليه، سانت جونز، أنتيغوا وبربودا)؛

(ب) بناء قدرات فيجي، وموزامبيق، والسنغال، وترينيداد وتوباغو، وزامبيا من أجل تطوير صناعاتها الابتكارية والاستفادة منها؛

(ج) مساعدة بابوا غينيا الجديدة في وضع سياستها التجارية من أجل تحسين مساهمة التجارة في الإنتاج والتجارة والتنمية.

٣٥- وتنص الفقرة ٩٤ من اتفاق أكرّا على ما يلي: "ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

(أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

(ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

(ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛
(د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛

(و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛

(ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛

(ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات.

٣٦- وازدادت أعمال البحث، والمساعدة التقنية، والمداولات الحكومية الدولية بفضل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات، والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي. وعُقدت الدورة الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٩ أما الدورة الثانية فيز مع عقدها في الفترة ١٧-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠. وجرى مداولات الدورة الأولى بتنسيق من مذكرة أساسية للأمانة (TD/B/C.I/MEM.3/2) ووثائق ذات صلة، منها "خدمات الهياكل الأساسية، والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي" (TD/B/C.I/MEM.3/CRP.1) إضافة إلى التجارب الوطنية (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/21).

٣٧- وجرى استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات في فيرغيزستان مع التركيز على خدمات الطاقة والسياحة، وفي نيبال مع التركيز على خدمات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي أوغندا مع التركيز على خدمات البناء والتأمين والخدمات المهنية. ونُظمت في هذه البلدان الثلاثة جميعها حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة من أجل مناقشة استعراضات السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات. وعلاوة على ذلك، ساهم الأونكتاد في مختلف الأحداث الوطنية والإقليمية المتعلقة باقتصاد وتجارة الخدمات، بما في ذلك المؤتمر الصيني الثاني للتجارة في الخدمات (الصين، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٨- وأجريت عدة دراسات تحليلية منها ما يلي:

(أ) خدمات الهياكل الأساسية، والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (TD/B/C.I/MEM.3/CRP.1)؛

- (ب) جدول أعمال بازل الثاني لعام ٢٠٠٩: التقدم المحرز حتى الآن
(UNCTAD/DITC/TNCD/2009/4)؛
- (ج) الآثار المترتبة على التجارة والاتفاقات التجارية الدولية في الرعاية الصحية
الأولية: حالة الخدمات (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/16)؛
- (د) استراتيجيات النهوض بتنمية قطاعات الخدمات في نيبال: دراسة تقييمية
للخدمات الوطنية في نيبال (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/19)؛
- (هـ) استراتيجيات النهوض بتنمية قطاعات الخدمات في قيرغيزستان، دراسة
تقييمية للخدمات الوطنية في قيرغيزستان (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/18)؛
- (و) استراتيجيات النهوض بتنمية قطاعات الخدمات في أوغندا، الخدمات
الوطنية (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/17).
- ٣٩- وقُدمت المساعدة التقنية حسب الطلب لفائدة البلدان النامية والتجمعات القطرية
فيما يخص المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مع التركيز على
مفاوضات الطلب/العرض بموجب المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة
بالخدمات، وعلى مفاوضات وضع القواعد، والأنظمة المحلية. وتم توسيع نطاق هذا الدعم
ليشمل جهات أخرى من البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والجماعة الإنمائية للجنوب
الأفريقي، وجماعة الأنديز، عبر وسائل من قبيل حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالتجارة في
الخدمات لفائدة رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل (٢٠١١-٢٠١٣ تشرين الأول/أكتوبر في
مونتيفيديو، بأوروغواي) ولفائدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (١٥-١٧ تموز/يوليه،
سانت جونز، أنتيغوا وبربودا).
- ٤٠- وقُدم الدعم التقني والاستشاري بشأن تقييم الخدمات ومفاوضات الخدمات لفائدة
أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنتدى مفاوضات التجارة التابع للجماعة الإنمائية
وواضعي السياسات والمفاوضين التجاريين التابعين للجماعة الإنمائية.
- ٤١- ويعد الأونكتاد عضواً في فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات
التجارة الدولية في الخدمات، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،
والفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، وشعبة إحصاءات الأمم المتحدة، ومنظمة
السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية. وساهم في إعداد الطبعة
المنقحة من "دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات".
- ٤٢- وتنص الفقرة ٩٥ من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل
المضططلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما
يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة،
والاستثمار، والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعاتهم في الخارج."

٤٣- وتنص الفقرة ١٧٠ من اتفاق أكرّا على "أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة".

٤٤- ونُظِم في ٢٩ تموز/يوليه اجتماع مخصص للخبراء بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية: روابط التجارة، والاستثمار والتنمية. ولتيسير المداولات أُعدت وثيقة أساسية (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/2).

٤٥- ويتعاون الأونكتاد بشكل وثيق بشأن قضايا الهجرة مع الأعضاء الآخرين في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة. وفي ٢٠٠٩، شارك الأونكتاد في معتكف رؤساء الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة من أجل مناقشة آثار الأزمة في تدفقات وسياسات هجرة العمالة، وعمل المهاجرين، وتحويلات المهاجرين، والتنمية في البلدان الأصلية (مانتون سانت بيرنارد، ٩ تشرين الأول/أكتوبر). وساهم الأونكتاد في مناقشات موضوعية في إطار المداولات التي أجراها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التجارة العالمية. بما في ذلك في ندوتها العامة المتعلقة بالتجارة والعمل في أوقات الأزمة (٢٩ أيلول/سبتمبر). وساهم الأونكتاد في إبراز الجوانب التجارية والإئتمانية للهجرة في مناقشات المنتدى العالمي الثالث (أثينا، ٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر).

٤٦- وشارك الأونكتاد أيضاً في الأنشطة المتعلقة بالهجرة التي جرت بإشراف المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وساهم الأونكتاد كذلك في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية (A/63/265).

٤٧- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرّا على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

"(أ) المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية".

٤٨- وفي إطار مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز المشاركة الفعلية للبلدان النامية في القطاعات الدينامية للتجارة الدولية، نُظِمَت ثلاث حلقات عمل إقليمية لفائدة (أ) أمريكا اللاتينية (ليما، بيرو، ٧-٨ تموز/يوليه)؛ و(ب) آسيا (بانكوك، تايلند، ٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ و(ج) أفريقيا (ماسيرو، ليسوتو، ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر).

٤٩- ويوجد الأونكتاد بصدد تنفيذ مشروع مشترك بين الوكالات للتعاون التقني بشأن "تعزيز إمكانات الصناعات الابتكارية في خمسة بلدان من بلدان أفريقيا وبحر الكاريبي والمحيط

المهادئ عبر توسيع نطاق العمل والتجارة، " بتمويل من المفوضية الأوروبية، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية واليونسكو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأجرى الأونكتاد دراستين لفائدة زامبيا وموزامبيق. وفي وقت لاحق، نُظم حواران سياساتيان رفيعا المستوى بشأن الاقتصاد الابتكاري لكل من موزامبيق (مابوتو، ٢٩ حزيران/يونيه)، وزامبيا (لوساكا، ٢ تموز/يوليه). وقُدمت المساعدة أيضاً إلى هاتين الحكومتين بشأن الآليات المؤسسية. وأُجري أيضاً حوار سياساتي رفيع المستوى بشأن الاقتصاد الابتكاري في تايلند (بانكوك، ١٢ آذار/مارس).

٥٠- وفي ٢٠٠٩ تم تحديث قاعدة بيانات الصناعات الابتكارية بشأن إحصاءات التجارة من أجل السلع والخدمات الابتكارية التي أطلقت عام ٢٠٠٨ ويمكن للجمهور الاطلاع عليها في العنوان التالي: www.unctad.org/creative-programme. واستمر نشر "تقرير الاقتصاد الابتكاري لعام ٢٠٠٨" على نطاق العالم في المؤتمرات الدولية وحلقات العمل الوطنية. ويتقاسم الأونكتاد أيضاً المعرفة، والمعلومات وأفضل الممارسات ويشارك في أعمال الفريق غير الرسمي المشترك بين الوكالات المعني بالاقتصاد الابتكاري.

٥١- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرأ على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

"...

"(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛

(ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل".

٥٢- وعبأت أعمال الأونكتاد بشأن الحواجز غير التعريفية وكالات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الوطنية وعدة مؤسسات أبحاث وطنية في البلدان النامية، من أجل إيجاد نهج منسق ومتسق إزاء تحديث البيانات المتعلقة بالحواجز غير التعريفية وتصنيفها وجمعها على أساس قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية للأونكتاد.

٥٣- وبالتعاون مع مركز التجارة الدولية، أنجز الأونكتاد مشروعاً تجريبياً بشأن جمع بيانات الحواجز غير التعريفية في البرازيل، والشيلى، والهند، والفلبين، وتايلند، وتونس وأوغندا. وبالموازاة مع ذلك، حدد الأونكتاد ومركز التجارة الدولية أيضاً مصادر بيانات وجمع بيانات رسمية لبعض البلدان المستوردة الرائدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد منشور بعنوان "التدابير غير التعريفية: نتائج دراسة استقصائية نموذجية من مشروع تجريبي في بلدان نامية مختارة". وسيتيح هذا الجهد معلومات بشأن بعض أثر الحواجز غير التعريفية في تدفقات التجارة.

٥٤- وواصل الأونكتاد تعزيز بياناته التجارية وأدواته التحليلية. وجرى تحديث لقاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية وتتضمن بيانات تعريفية وإحصاءات استيرادية مطابقة لـ ١٢٢ بلداً. وأصدر ما يزيد على ٣٠٠٠ رخصة جديدة لمستخدمي نظام الحل التجاري المتكامل للبنك الدولي في أثناء ٢٠٠٩. وتجري الآن مبادرة ثلاثية جديدة لتحديث نظام الحل التجاري المتكامل بمشاركة البنك الدولي ومركز التجارة الدولية. ونُظمت حلقات عمل تدريبية وأوفدت بعثات استشارية بشأن قواعد البيانات التجارية والأدوات التحليلية في نيويورك (١٠ كانون الأول/ديسمبر)، وكذا في بوغوتا (كولومبيا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر)، وماكاو، الصين (١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر)، وليما (بيرو، ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر)، وسان بيترسبورغ (الاتحاد الروسي، ٤-٦ حزيران/يونيه)، وبانكوك (تايلند، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر)، ودمشق (الجمهورية العربية السورية، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر)، واسطنبول (تركيا، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل)، ومونتيفيديو (أوروغواي، ٢-٣ تموز/يوليه).

٥٥- ووضع برنامج للأدوات التحليلية والتقنيات التجريبية لتحليل التجارة بهدف دعم حلقات عمل مكثفة. ونُظمت ثلاث حلقات عمل من هذا النوع لفائدة الجامعات من خلال المعهد الافتراضي للأونكتاد: واحدة في السنغال (داكار، ١٤-١٧ نيسان/أبريل)، وواحدة في أوغندا (كمبالا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه) وواحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام، ٢-٨ أيلول/سبتمبر).

٥٦- وتنص الفقرة ٩٧ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب".

٥٧- وواصل الأونكتاد تقديم الخدمات المتعلقة بالاتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وقدم دعماً فيما يخص الجولة الثالثة، في ساو باولو، من مفاوضات هذا النظام، التي انطلقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٨- واستضاف الأونكتاد الاجتماع السنوي الرابع للجمعية العمومية للشبكة العالمية لمصارف التصدير - الاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي في ٥ أيار/مايو بحضور أزيد من ٨٠ بلداً. ونُظمت ندوة تقنية حول "الأزمة المالية العالمية: أهمية التجارة والتمويل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب" في ٤ أيار/مايو. ومن المقرر عقد الاجتماع السنوي الخامس للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٠.

- ٥٩- وتواصل تعزيز قاعدة بيانات المعلومات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تزويدها بالمزيد من المعلومات المحدثة عن تدفقات هذه التجارة.
- ٦٠- وتنص الفقرة ٩٨ من اتفاق أكرّا على أن "عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات".
- ٦١- وناقشت الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التنمية، بالاستناد إلى تقرير الأمانة (TD/B/C.I/2). وأشارت اللجنة إلى أن التحدي الرئيسي يتمثل في ضمان عالمية الوصول إلى مصادر الطاقة الكافية والموثوقة التي تعزز التنمية المستدامة.
- ٦٢- وانطلقت التحضيرات لاجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (٩-١١ شباط/فبراير ٢٠١٠). وسيناقش الاجتماع كيفية تطوير ونشر هذه التكنولوجيات ودمجها في الاستراتيجيات الريفية للحد من الفقر، بالاستناد إلى تقرير من الأمانة (TD/B/C.I/EM.3/2).
- ٦٣- وأجريت دراسة بتكليف من الأونكتاد عن "إصلاح قطاع الكهرباء في جنوب أفريقيا" في إطار الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠١٠). والهدف العام لاجتماع الخبراء هو مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد الخيارات المتاحة لدعم قدرة وكفاءة خدمات الهياكل الأساسية المحلية، والقدرة التنافسية، والقدرة على التصدير، وضمان توفير الخدمات الأساسية. وتركز الدورة الثانية لاجتماع الخبراء على الطاقة والخدمات المالية وعلى الآليات التعاونية للأطر التنظيمية والمؤسسية لخدمات الهياكل الأساسية.
- ٦٤- وركز استعراض أجراه الأونكتاد لسياسات الخدمات الوطنية في قيرغيزستان على جملة أمور منها خدمات الطاقة ومساهمتها في نمو البلد وتطوره.
- ٦٥- وتنص الفقرة ٩٩ من اتفاق أكرّا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإئتمانية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحيائي".
- ٦٦- وساعد الأونكتاد، في إطار مبادرته المتعلقة بالوقود الأحيائي، البلدان النامية في تقدير إمكانياتها للشروع في استخدام وإنتاج الوقود الأحيائي. كما استمر الأونكتاد في شراكاته مع المنظمات الحكومية الدولية والحكومات ومراكز البحوث التطبيقية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات الأخرى ذات الصلة. وشارك كذلك في مؤتمرات مختلفة مثل (أ) مؤتمر ميثاق الطاقة (١٦-١٧ آذار/مارس، جنيف)؛ (ب) قمة الإيثانول (١-٣ حزيران/يونيه، ساو

باولو، البرازيل)؛ (ج) حوار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن: "الوقود الأحفائي والسياسات التجارية والتنمية المستدامة" (١٧ حزيران/يونيه، جنيف)؛ (د) اجتماع لجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، جنيف). وأُجريت دراسة تحليلية بعنوان "سوق الوقود الأحفائي: الحالة الراهنة والسيناريوهات البديلة" (UNCTAD/DITC/BCC/2009/1).

٦٧- وتنص الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية".

٦٨- ونُظِم اجتماع الخبراء المعني بالتجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة (٢٧-٢٩ نيسان/أبريل). وتناولت تقارير الأمانة المقدمة إلى الاجتماع الوضع الراهن لآلية التنمية النظيفة: استعراض العقبات وطرق التقدم المحتملة (UNCTAD/DITC/BCC/2009/3)، ومصالح البلدان النامية في سياق إجراءات تغير المناخ وما يترتب على ذلك من انعكاسات على نظام تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ (UNCTAD/DITC/BCC/2009/2) وآلية التنمية النظيفة - دليل عام ٢٠٠٩.

٦٩- وأصبح الأونكتاد شريكاً منفذاً لإطار عمل نيروبي الذي بدأ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما دخل الأونكتاد في شراكة مع لجنة الاتحاد الأفريقي. وساهم في الدورة الفنية لاجتماع الأطراف السابق للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (أديس أبابا، ٢١-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر).

٧٠- وشارك الأونكتاد في مؤتمرات مختلفة: (أ) حلقة العمل التي عقدتها لجنة تقدم أفريقيا حول "بدء أسواق الكربون في أفريقيا" (١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف)؛ (ب) ندوة منظمة التجارة العالمية بشأن "تغير المناخ، والتجارة والقدرة التنافسية" (١٧ تشرين الأول/أكتوبر، جنيف)؛ (ج) الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر كوبنهاغن، الدانمرك)؛ (د) عدد من الأحداث الجانبية المختلفة التي نظمتها الأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وشارك الأونكتاد أيضاً في تنظيم لقاء جانبي مع لجنة الاتحاد الأفريقي حول "فرص التنمية للبلدان الأفريقية في إطار نظام تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢" (١١ كانون الأول/ديسمبر).

٧١- وتنص الفقرة ١٠١ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع

والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة".

٧٢- وفي إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، قُدم الدعم إلى المؤتمر الأفريقي بشأن المنتجات العضوية (١٩-٢٢ أيار/مايو، كمبالا، أوغندا)، وكذلك إلى مؤتمر الزراعة العضوية في شرق أفريقيا الذي سبقه (١٨-٢٢ أيار/مايو). وقُدم الدعم أيضاً للأنشطة الوطنية التالية:

(أ) بوروندي: حلقة عمل للتوعية لمدة يوم واحد تلتها حلقة عمل تدريبية لمدة يومين حول الزراعة العضوية (١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛

(ب) إثيوبيا: المنتدى الإثيوبي للمنتجات العضوية: شراكة القطاعين العام والخاص (٩ تموز/يوليه) والذي استمر يوماً واحداً؛

(ج) رواندا: حلقة عمل لمدة يومين لصالح الجهات المعنية بالزراعة العضوية تهدف إلى تعزيز التعاون في هذا القطاع، والعمل على وضع خطة عمل للزراعة العضوية (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر)؛

(د) جمهورية تنزانيا المتحدة: اجتماع وطني واحد واجتماعان إقليميان للجهات المعنية من أجل تعزيز تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الزراعة العضوية (الاجتماعان الإقليميان في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر؛ والاجتماع الوطني في ٢٨ آب/أغسطس)؛

(هـ) أوغندا: مشاورة وطنية مع الجهات المعنية بشأن مسودة سياسة بشأن المنتجات العضوية، علاوة على عدة اجتماعات لفريق سياسات الزراعة العضوية (٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

٧٣- ونُشرت حولية استعراض التجارة والبيئة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وهي تناقش ثلاثة مجالات واعدة لأقطاب النمو النظيف التي يمكن أن تعزز النمو النظيف والمستدام - والكفاءة في استخدام الطاقة، والزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة العضوية، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٧٤- ونظم الأونكتاد اجتماع خبراء مختص لبحث تسهيل وصول المنتجات العضوية لصغار المزارعين في البلدان النامية إلى أرفف المتاجر (جنيف، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر)، بالتعاون مع أمانتي الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (FoodPlus GmbH) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية. واعتمدت دراسة أجراها الأونكتاد قارن فيها بين شروط الزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي (كنظام تمثيلي لضمان المنتجات العضوية) وشروط الشراكة العالمية فيما يتعلق بالفواكه والخضر، بوصفها وثيقة أساسية لهذا الاجتماع.

٧٥- وتنص الفقرة ١٠٢ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وهيئة بيئية مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية".

٧٦- وأجرى برنامج الأونكتاد لتيسير التجارة البيولوجية تقييماً لسلاسل قيمة التجارة البيولوجية في أثنيه، إندونيسيا، وحدد لائحة بالقطاعات القائمة على التنوع البيولوجي والتي يمكن دعمها في إطار المشروع التجريبي. وقد وُضع ترتيب للقطاعات بحسب الأولوية بمساعدة خبراء وطنيين ودوليين، وكذلك بمساعدة عدد من الشركات وشركاء التجارة البيولوجية مثل البرنامج السويسري لتشجيع الواردات. كما تجري حالياً مناقشات مع الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات من أجل تحديد الخطوات المقبلة في مجال وضع مبادرة وطنية في إندونيسيا.

٧٧- وقُدمت المساعدة التقنية لبرنامج التجارة البيولوجية في كولومبيا. وأوفدت بعثة إلى بوغوتا (١٢-١٤ آب/أغسطس) لدعم المرحلة الجديدة من برنامج التجارة البيولوجية الذي وضعته وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية واللجنة الفنية الوطنية للتنوع البيولوجي والقدرة التنافسية.

٧٨- وفي أوغندا، واصلت مبادرة التجارة البيولوجية إدماج قطاعات التجارة البيولوجية في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التجارة البيولوجية والمشاركة في قطاعات تجارة العناصر الطبيعية وتجارة الأحياء البرية في البلد.

٧٩- ونُظمت حلقة عمل حول "التجارة البيولوجية: الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام المستدام والمسؤول للموارد البيولوجية" في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، من أجل إشراك القطاع الخاص في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

٨٠- ونُظمت حلقة عمل حول "تعزيز بيئة دولية مواتية لاتخاذ تدابير اقتصادية تشجع الحفاظ على التنوع البيولوجي" في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف. وأسهمت حلقة العمل في زيادة فهم المشاركين للإطار القانوني الدولي للأسواق الناشئة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

٨١- وواصل الأونكتاد مساعدة المفاوضين من البلدان النامية خلال مشاركتهم في عملية المراجعة الجارية للائحة المتعلقة بالأغذية الجديدة.

- ٨٢- ويهدف إذكاء وعي الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بقضايا التجارة البيولوجية وتعزيز فهمها لهذه القضايا، شارك الأونكتاد في مؤتمرات مختلفة منها ما يلي:
- (أ) المؤتمر الدولي المعني باستدامة الإنتاج والتجارة والاستهلاك وغط الحياة (١٧-١٨ شباط/فبراير، نورمبرغ، ألمانيا)؛
- (ب) مشاورات بين جهات معنية متعددة بشأن البروتوكولات البيولوجية-الثقافية (١ نيسان/أبريل، باريس)؛
- (ج) معرض ميونيخ لمستحضرات التجميل ومؤتمر "جمال احترام التنوع في استهلاك الموارد" (٢٣-٢٤ نيسان/أبريل، ميونيخ، ألمانيا)؛
- (د) حدث جانبي حول "جعل القطاع الخاص شريكا كاملا في تنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض" (٧ تموز/يوليه، جنيف)؛
- (هـ) الاجتماع الأول "للجنة المعنية بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والتمويل والتنمية" (١١ أيلول/سبتمبر، نيويورك)؛
- (و) حلقة العمل الدولية لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التدابير الحافزة (١٢-١٤ تشرين الأول/أكتوبر، باريس)؛
- (ز) معرض EXPOSUSTENTAT للتجارة البيولوجية (٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ساو باولو، البرازيل).
- ٨٣- ووضع نظام تقييم الأثر بالنسبة للتجارة البيولوجية لقياس مساهمة التجارة البيولوجية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التجارة والاستثمار. وأجري اختبار ميداني على المكونات الطبيعية في قطاعات مستحضرات التجميل، والصناعات الغذائية، واستخدام الحيوانات البرية لإنتاج الجلود وتغذية الحيوانات الأليفة، والحرف اليدوية والسياحة المستدامة في كل من إكوادور وأوغندا وبوليفيا وسوازيلند وكولومبيا وناميبيا.
- ٨٤- وشملت الدراسات التحليلية التي أجريت أعمال التجارة البيولوجية: الاستخدام المستدام والمسؤول للموارد البيولوجية (UNCTAD/DITC/BCC/2009/4) وورقة موضوعية بشأن التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة المتعلقة بالأغذية الجديدة: تعاريف ومفاهيم وتاريخ الاستخدام الآمن للأغذية (UNCTAD/DITC/BCC/2009/5).
- ٨٥- وتنص الفقرة ١٠٣ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصبة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في

عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥".

٨٦- وتنص الفقرة ١٠٤ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "الأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

"(أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلبي الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛

"(ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛

"(ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

"(د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛

"(هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ قوانين المنافسة؛

"(و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظماتها الاقتصادية الإقليمية؛

"(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلكين والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه".

٨٧- وشكلت الدورة العاشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ٧-٩ تموز/يوليه، فرصة لتبادل وجهات النظر بين المسؤولين الحكوميين المعنيين بقضايا المنافسة، وخبراء التجارة الدولية، وممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية واجتمع

المديني (TD/B/C.I/CLP/6). ووضعت هذه الدورة جدول الأعمال ووثائق مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والمقرر عقده في ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٨٨- وعقد الأونكتاد استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في إندونيسيا (UNCTAD/DITC/CLP/2009/1). وألقى الاستعراض الضوء على التحديات والفرص التي تواجهها مفوضية مراقبة المنافسة التجارية في إندونيسيا وتناول قضايا الاستقلالية وأدوات التحقيق وإصلاح القوانين. وسيُجرى استعراض آخر في عام ٢٠١٠ لسياسة المنافسة في أرمينيا.

٨٩- وأُعد العديد من التقارير التحليلية أو تم تكليف جهات أخرى بها واستخدمت كموايد للاجتماعات الحكومية الدولية وكذلك في مهمات استشارية:

(أ) الاحتكارات العامة والامتيازات وقوانين وسياسات المنافسة (TD/B/C.I/CLP/2)؛

(ب) العلاقة بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في النهوض بالتنمية الاقتصادية (TD/B/C.I/CLP/3)؛

(ج) استخدام التحليل الاقتصادي في حالات المنافسة، (TD/B/C.I/CLP/4)، (28/04/2009)؛

(د) استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة (TD/B/C.I/CLP/5)؛

(هـ) منظور الأونكتاد - قوانين وسياسات المنافسة،

(UNCTAD/DITC/CLP/2009/Misc.1)؛

(و) كتيب عن تشريعات المنافسة المجلد الأول - ٢٠٠١-٢٠٠٩، (UNCTAD/DITC/CLP/2009/2/CD).

٩٠- وقُدمت خدمات المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية فيما يتعلق بما يلي: (أ) الدعاية للمنافسة؛ (ب) إعداد قوانين المنافسة الوطنية؛ (ج) تدريب معالجي قضايا المنافسة؛ (د) بناء المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الإقليمية؛ (هـ) تشريعات حماية المستهلكين.

٩١- ونُفذت أنشطة تتعلق بالدعاية للمنافسة وثقافة المنافسة لفائدة (أ) لجنة المنافسة في الجمهورية العربية السورية (دمشق، ٩-١٣ شباط/فبراير)؛ (ب) الجمهورية الدومينيكية

(سانتو دومينغو، ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل)؛ (ج) (إكوادور في جامعة "اسبيريتو سانتو" وفي مدرسة إدارة الأعمال IDE (غواياكيل، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر).

٩٢- وقُدمت خدمات استشارية وعُقدت اجتماعات تشاورية لدعم البلدان في صياغة و/أو مراجعة تشريعاتها في مجال المنافسة، بما في ذلك إذكاء الوعي في أوساط البرلمانين وأصحاب المصلحة، وقوانين حماية المستهلكين، لفائدة رواندا (كيغالي، ١٧-٢٠ كانون الثاني/يناير)، وأنغولا (٢١-٢٢ نيسان/أبريل)، وغانا (أكرا، ٢٩ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل)، وليسوتو (ماسيرو، ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر)، وكوستاريكا (سان خوسيه، ١-٢ أكتوبر)، وبوتسوانا (غابورون، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)، وباراغواي (أسونسيون، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، وسان تومي وبرينسيبي (٧-٩ كانون الأول/ديسمبر).

٩٣- ونُفذت أنشطة ترمي إلى تدريب معالجي قضايا تطبيق وإنفاذ تشريعات المنافسة وقضايا حماية المستهلكين وذلك لفائدة (أ) موظفي وزارة التجارة والصناعة في سوازيلاند (٨-٢٠ آذار/مارس)؛ (ب) موظفي سلطة المنافسة في إندونيسيا (جاكارتا، ١٤-١٥ أيار/مايو)؛ (ج) مسؤولين من حكومة إقليم كردستان في العراق (جنيف، ٨-١٢ حزيران/يونيه)؛ (د) موظفين من بوتان أثناء جولة دراسية لهم لدى لجنة المنافسة وشؤون المستهلكين في أستراليا (كانبرا، ٢٢-٢٧ أيار/مايو)؛ (هـ) الجمهورية الدومينيكية (سانتو دومينغو، ١٦-١٧ تموز/يوليه)؛ (و) محامين ومنظمي قطاعات من سوازيلاند (مبابان، ٢٠-٢٣ تموز/يوليه)، (ز) بوليفيا (لاباز، ٢٠-٢١ تموز/يوليه)؛ (ح) إكوادور (كيتو، ٢٣-٢٤ تموز/يوليه)، (ط) موظفي سلطة المنافسة التي أنشئت مؤخرا في نيكاراغوا (ماناغوا، ٢٤-٣٠ أيلول/سبتمبر)؛ (ي) مسؤولين من وزارة التجارة والصناعة في باراغواي (أسونسيون، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ (ك) موظفي مكتب المقاطعة في السلطة الإقليمية للمنافسة في إيكيتوس (بيرو، ١٧-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر).

٩٤- وشمل الدعم الذي قدمه الأونكتاد إلى البلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية، وإلى وكالات المنافسة المنشأة حديثا، أنشطة في مجال البناء المؤسسي. فعلى سبيل المثال، أقيمت حلقة عمل لمجلس المفوضين في لجنة ملاوي للمنافسة والتجارة المنصفة (مونغوتشي، ٢٣-٢٤ آذار/مارس)، تلتها مساعدة في تعيين موظفين جدد في اللجنة. وأسهمت بعثة إلى مونتيفيديو لتقصي الحقائق فيما يتعلق بلجنة المنافسة في أوروغواي (١٤-١٦ أيلول/سبتمبر) في وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة مشروع بشأن إنفاذ إنشاء وكالات تُعنى بشؤون المنافسة وحماية المستهلكين.

٩٥- ونُفذ عدد من الأنشطة (مثل حلقات العمل) لدعم قضايا حماية المستهلكين، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع قوانين وطنية لحماية المستهلكين وإطار مؤسسي للتنفيذ. واستفادت البلدان التالية من هذه المساعدة: (أ) بوتان (بارو، ٥-٦ آذار/مارس)؛ (ب) كمبوديا

(بنوم بنه، ١٠ آذار/مارس، ١٩٩٠-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ج) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فيينتيان، ٢٢-٢٣ أكتوبر)؛ (د) بوتسوانا (غابورون، ١٧-١٩ آب/أغسطس)؛ (هـ) ملاوي (ليلونغوي، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر)؛ (و) إكوادور (كوينكا، ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ز) جولات دراسية لمسؤولين من بوتسوانا لدى لجنة المنافسة وشؤون المستهلكين في أستراليا (٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر) ومجلس شؤون المستهلكين في هونغ كونغ (الصين) (١-٢ كانون الأول/ديسمبر).

٩٦- وأسهمت الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلكين والخاص بأمريكا اللاتينية (كومبال)، في تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين في خمسة بلدان مستفيدة في أمريكا اللاتينية (دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوستاريكا والسلفادور ونيكاراغوا وبيرو). وقد تم الحصول على الموارد اللازمة للبرنامج للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، بما في ذلك ما يلزم لكولومبيا باعتبارها البلد السادس المستفيد، وبما يشمل أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي إطار كومبال الثاني، عُقدت حلقة دراسية إقليمية حول التجارة والمنافسة: الآفاق والتحديات المستقبلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اشترك في تنظيمها الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في جمهورية فنزويلا البوليفارية (كاراكاس، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل). وأطلق كومبال الثاني على الصعيد الوطني في كل من سان خوسيه في ١٦-١٧ نيسان/أبريل، وبوغوتا في ٢٢-٢٤ نيسان/أبريل وليما في ٢٧-٢٨ نيسان/أبريل. بالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة التقنية إلى إكوادور وجمهورية الدومينيكان وأوروغواي وباراغواي.

٩٧- وأطلق برنامج المنافسة الجديد الخاص بأفريقيا في ٢٢ حزيران/يونيه. وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة البلدان الأفريقية في تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل التنفيذ الفعال لقانون وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين. وتُنفذ معظم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ ضمن إطار برنامج المنافسة الخاص بأفريقيا.

٩٨- وجرى تعزيز العلاقات مع تجمعات التكامل الإقليمي للبلدان النامية بهدف دعم وضع وتنفيذ سياسة منافسة إقليمية. ونظم الأونكتاد وأمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في ويندهوك، ناميبيا، في الفترة ٢٣-٢٥ آذار/مارس حلقة عمل لوضع مشروع الاتحاد الجمركي لاتفاق تعاون على إنفاذ سياسات المنافسة مع إدراج مرفق عن الممارسات التجارية غير المنصفة (المادتان ٤٠ و ٤١ من اتفاق الاتحاد الجمركي). وأسهمت حلقة العمل في وضع اللمسات الأخيرة على المادة ٤٠ لعرضها على مجلس وزراء دول الاتحاد الجمركي وفي التوصل إلى اتفاق حول متابعة العمل على المادة ٤١ من اتفاق الاتحاد الجمركي. ونُظمت حلقة دراسية إقليمية بشأن قانون المنافسة في السياسات العامة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (غابورون، ١٨-٢١ آب/أغسطس) لفائدة الدول الأعضاء في الجماعة.

٩٩- وتنص الفقرة ١٠٥ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور، والتفاسم العادل والمنصف".

١٠٠- وقُدمت المشورة في مجال القانون والسياسات لبلدان نامية تناولت المفاوضات التي تجري في منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس). وقُدمت المساعدة في مجال الإصلاح التنظيمي المتصل بحقوق الملكية الفكرية لبلدان تُجري مفاوضات لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ووضع برنامج تدريبي بشأن اتفاق ترييس (UNCTAD/DITC/TNCD/2008/3). وحصلت الجزائر على المساعدة فيما يخص قضايا حقوق الملكية الفكرية في صياغة مشاريع القوانين المتعلقة بحماية البيانات. وفي إطار مشروع الأونكتاد في الهند، أسفرت الأنشطة المحددة الأهداف والرامية إلى تعزيز الوعي بمنافع المؤشرات الجغرافية عن تسجيل المؤشرات الجغرافية الخاصة بخمسة منتجات.

١٠١- وتنص الفقرة ١٠٦ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام".

١٠٢- وساهم الأونكتاد في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وشارك في أعمال الفريق الاستشاري للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمبادرة المعونة من أجل التجارة والتي أسهم الأونكتاد من خلالها في الاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة الذي أجرته منظمة التجارة العالمية (جنيف، ٦-٧ تموز/يوليه) والذي افتتحه الأمين العام للأمم المتحدة. وقدم (أ) مدخلات في النشرة المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنونة "لمحة عن المعونة من أجل التجارة في ٢٠٠٩: الإبقاء على الزخم"؛ و(ب) مساعدة إلى البلدان النامية، مثل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في التحضير لمشاركتها في الاستعراض العالمي الثاني؛ و(ج) الدعم لمشاركة الأونكتاد في الاستعراض العالمي. كما ساهم الأونكتاد في إعداد برنامج عمل جديد لمنظمة التجارة العالمية يعنى بالمعونة من أجل التجارة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والذي سيسهم فيه بعدد من المدخلات. وتعاون الأونكتاد أيضا مع جامعة الأمم المتحدة في نشر كتاب يجمع آراء عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية) حول "المعونة من أجل التجارة والتنمية: منظورات عالمية وإقليمية".

التركيز بصورة خاصة على أقل البلدان نمواً

١٠٣ - إضافة إلى الأنشطة المدرجة في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة التي تفيد البلدان النامية بشكل عام أو أفقرتها أو منظماتها الإقليمية بما فيها أقل البلدان نمواً، يشمل الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً ما يلي:

- (أ) الرصد والإبلاغ بشأن نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المسموح بدخولها دون رسوم؛
- (ب) مساعدة أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛
- (ج) إجراء استعراض لسياسات الخدمات الوطنية فيما يتعلق بنيبال وأوغندا؛
- (د) مساعدة أقل البلدان نمواً في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- (هـ) تقديم دعم كبير للمائدة المستديرة لأقل البلدان نمواً حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بنوم بنه؛
- (و) تقديم دعم فني كبير إلى الاجتماع السادس لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، دار السلام؛
- (ز) تقديم الدعم إلى رواندا في إعداد إطار لسياساتها التجارية، وفي إدماج التجارة في الدراسة التشخيصية المحدثة التي تجريها رواندا فيما يتعلق بالتكامل التجاري، وفي إعداد دراسة تهدف إلى تعزيز مشاركتها في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة الدولية؛
- (ح) مساعدة موزامبيق والسنغال وزامبيا في وضع استراتيجيات لتحقيق أقصى قدر من المكاسب التجارية من اقتصاداتها الابتكارية؛
- (ط) مواصلة تقديم الدعم إلى مبادرة التجارة البيولوجية في أوغندا؛
- (ي) الإسهام في ندوة وطنية حول التجارة والتنمية في مالي؛
- (ك) المساعدة في المشاورات الخاصة بالعلاقة بين سلطة المنافسة والجهات الناضمة للقطاعات في رواندا؛
- (ل) مساعدة كمبوديا في وضع القانون الوطني لحماية المستهلكين والإطار المؤسسي لتطبيقه؛

- (م) عقد حلقة عمل تعريفية لمجلس مفوضي لجنة ملاوي للمنافسة والتجارة المنصفة، ثم تقديم المساعدة في تعيين موظفين جدد للجنة؛
- (ن) عقد حلقات عمل للبرلمانيين وأصحاب المصلحة بشأن مشروع قانون المنافسة في أنغولا؛
- (س) تسهيل جولة دراسية قام بها مسؤولون من بوتان إلى لجنة المنافسة وشؤون المستهلكين في أستراليا، وحلقة عمل حول قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين؛
- (ع) تقديم مشروع قانون المنافسة في ليسوتو كي ينظر فيه أصحاب المصلحة والحكومة؛
- (ف) تنظيم حلقة عمل عن قوانين وسياسات حماية المستهلكين لفائدة المجتمع المدني وناظمي القطاعات في ملاوي؛
- (ص) تنظيم حلقة دراسية وطنية حول قوانين وسياسات المنافسة في سان تومي وبرينسيبي، تلتها حلقة عمل وطنية بشأن مسودة مشروع قانون المنافسة؛
- (ق) تيسير المشاورات حول قانون حماية المستهلكين، وعقد ندوة عن حماية المستهلكين والتجارة المنصفة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛
- (ر) دعم إثيوبيا وبوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا في وضع سياسات وخطط تتعلق بالزراعة العضوية.